مجموعة جي إف إتش المالية ("المجموعة")
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد في يوم الخميس، 21 رجب 1440هـ
الموافق 28 مارس 2019م
في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً

بمقر مجموعة جي إف إتش المالية
مملكة البحرين

افتتح السيد جاسم الصديقي رئيس مجلس الإدارة لمجموعة جي إف إتش المالية اجتماع الجمعية العامة العادية للمجموعة باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب رئيس المجلس بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين وممثل المدقق الخارجي السادة (KPMG) كما أعرب السيد الرئيس/جاسم الصديقي عن بالغ شكره لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الشيخ نظام يعقوبي والشيخ فريد هادي لحضورهما الاجتماع.

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني لعقد الجمعية العمومية العادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول والذي كان مقرر له تاريخ 21 مارس 2019م، مما استدعى عقد الاجتماع الثاني اليوم، حيث بلغ عدد الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالة ما يمثل 1,802,501,040 سهم من إجمالي أسهم رأس المال وبما يعادل نسبة مئوية قدرها 48.96٪ وهي نسبة تكفي لتوافر النصاب القانوني المطلوب لعقد الاجتماع الثاني للجمعية العادية ومن ثم أعلن الرئيس انعقاد الجمعية.

مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.، ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين، (ت) 17538538 973+، (ف) 17540006 973+، www.gfh.com, info@gfh.com
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب. هي شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهي مرخصة كبنك جملة اسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

وطلب السيد الرئيس موافقة الحضور على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام سكرتيراً للجلسة. وبعد موافقة الحضور على التعيين شرع السيد الرئيس في مناقشة بنود جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

البند الأول: المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 27 مارس 2018م

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة. ولم يبد أي من الحضور ملاحظات بشأن المحضر، فتمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 27 مارس 2018م.

البند الثاني: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م والمصادقة عليه

أشار السيد الرئيس بأن تقرير مجلس الإدارة متوفر لدى السادة المساهمين، وأنه وإدارة البنك على أتم الاستعداد للإجابة على أية ملاحظات أو استفسارات يطرحها السادة المساهمين والتي تتعلق بالتقرير.

فأبدى السيد علي طريف رأيه عن وضع المصرف الخليجي التجاري باعتباره مساهماً فيه، حيث أشاد أولاً بقوة ومكانة المصرف على مستوى مملكة البحرين، ومن ثم أشار إلى ضرورة الاهتمام والتركيز على المصرف الخليجي التجاري من قبل مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية وذلك لتدني وتراجع أداء المصرف.

وتم أخذ مقترحه بعين الاعتبار من قبل السيد الرئيس، ولما لم يبد السادة المساهمين أي اعتراض فقد وافقت الجمعية العمومية العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م وصادقت عليه.

ملاحظة: مرفق نسخة من تقرير مجلس الإدارة الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من المحضر ومكملا له.

البند الثالث: الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

طلب السيد الرئيس من فضيلة الشيخ فريد هادي عضو هيئة الرقابة الشرعية بقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حيث بدأ فضيلته باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين والحضور ومن ثم قام بقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

ملاحظة: مرفق نسخة من تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من المحضر ومكملا له.

البند الرابع: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

دعا السيد الرئيس/جاسم الصديقي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) إلى قراءة تقريرهم عن القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م حيث قام السيد جليل العالي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) بقراءة التقرير أمام السادة المساهمين، وبعد قراءة التقرير أبدى السيد أحمد عبدالله رأيه حول إيرادات تسوية مطلوبات، حيث أشار بأن هذه الإيرادات هي استثنائية، وإذا تم استثنائها فكأن المجموعة لم تفعل شيئاً وبالتالي ستكون هنالك مصروفات فقط، فأجابه السيد الرئيس بأن العتب على المدققين حيث أنهم يستعملون معايير معينة لا توضح الإيرادات بشكل كافٍ، ولكنه أشار بأنه سيتم إبراز الإيرادات بطريقة أوضح في الربع الأول لعام 2019م، كما أضاف بأن مجموعة جي إف إتش المالية هي مصرف استثماري إسلامي وليس مصرف تجاري، فالمصارف الاستثمارية تقوم في كل سنة بالدخول في صفقات معينة كما لديهم دخل ثابت معين، وأن المجموعة من سنة 2016م إلى هذا اليوم لديها صفقات

استثنائية وتدر على المجموعة بإيراداتها وهذه الصفقات لم تكن تسوية إنما كانت استحواذ شركة عقارية واستحواذ ديون بخصم.

ملاحظة: مرفق تقرير السادة مدققي الحسابات بهذا المحضر حيث تعتبر جزءا منه ومكملا له.

البند الخامس: مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م والمصادقة عليها

تساءلَ السيد أحمد عبدالله عن تسوية مطلوبات الصكوك وطلب توضيحاً، فقام السيد جليل العالي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) بشرح التسوية حيث بين بأن المجموعة نجحت في تسوية مطلوبات الصكوك مع الشركة التابعة بمبلغ أقل من المبلغ المطلوب مما نتج عن ربح بمبلغ 77,8 مليون دولار أمريكي للمجموعة. وتساءلَ السيد أحمد عبدالله أيضاً عن الزيادة في تكلفة الموظفين عما إذا كانت الزيادة مستمرة أم لا، فأجابه السيد الرئيس بأن هذه التكاليف والمصاريف هي مصاريف المجموعة ككل وشاملة لمصاريف موظفي المصرف الخليجي التجاري والشركات التابعة للمجموعة، بالإضافة إلى زيادة العمل الذي أدى لزيادة المصاريف، وإجابةً على تساؤل السيد أحمد عبدالله بخصوص ما إذا كانت هذه الزيادة مستمرة أم لا، فأجابه السيد الرئيس بأن الزيادة ستكون مستمرة مادام النمو بالبنك يتطلب ذلك.

ثم أثار السيد فادي المجالي تساؤلاً عما إذا كانت المجموعة تتحمل نسبة مساهمتها في المصرف الخليجي التجاري، فأجابه السيد الرئيس بأن المجموعة لا تتحمل النسبة ولكنها تتبع المعايير المحاسبية التي تتطلب أن تشتمل الحسابات جميع المصاريف ومن ثم يتم خصمها من الربح. فقال السيد فادي المجالي بأن الزيادة من المصاريف التشغيلية هي ما يقارب الـ 18٪ وهي زيادة كبيرة مقارنةً بالبنوك الأخرى، حيث أن البنوك الأخرى تقوم بتقليل التكاليف، لذا أشار بأنه كمساهم لا يرى بأن الزيادة واجبة أو ضرورية لأن 95٪ من أرباح عام 2018 ناتجة عن تسويات، فقال السيد الرئيس بأن هذه الأرباح غير ناتجة عن تسويات بل ناتجة عن إيرادات صفقات استحواذ على شركات (إعادة هيكلة)، وجزء منها بيع أصول للشركة، وهذه أرباح حقيقية احتسبها المدقق، وبناءًا على ذلك تمت الموافقة على المبالغ.

ثم أشار السيد زياد البنا بأن هنالك أشخاص ليس لديهم علم بما ينشر في التقارير المالية. فرد عليه السيد الرئيس بأن بعض المساهمين لديهم قصور في متابعة وقراءة التصريحات الرسمية التي تنشرها مجموعة جي إف إتش المالية. حيث تنشر المجموعة تحليلاتها وأضاف قائلاً بأن الرئيس التنفيذي السيد هشام الريس قد قام بعدة مقابلات وشرح عمليات المجموعة بشكل وافٍ.

ثم اقترح السيد زياد البنا إضافة إنجازات المجموعة في بداية التقرير المالي السنوي، فرد على مقترحه الرئيس التنفيذي السيد هشام الريس بأن المقال الصحفي الذي تم نشره مؤخراً قد ذُكِر فيه مقارنة حسب معايير مصرف البحرين المركزي والذي يتطلب القيام بمقارنة سنة بسنة والربع بربع سنة والنصف بنصف سنة وتكون المقارنة بالتكلفة والربح، وتم نشر هذا المقال الصحفي في بورصة البحرين.

فأشاد السيد الرئيس بأهمية اطلاع السادة المساهمين على التصاريح والمقالات الصحفية التي تنشرها المجموعة، حيث تعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشراً لأعمالها وبياناتها.

ثم اعترض السيد عبدالمحسن الدرويش (ممثلاً عن مصرف الراجحي) على قول السيد الرئيس بأن المساهمين لديهم قصور في قراءة ماينشر من تقارير ومقالات وأخبار، حيث بدأ مداخلته أولاً بالإشادة بجهود مجموعة جي إف إتش المالية والثناء على عملها، ومن ثم استرسل بقوله بأن القيمة الدفترية قد تدنت في عام 2018م عما كانت عليه في عام 2016م. وبعد ذلك تطرق إلى أمر آخر وهو قيام المجموعة بزيادة رأس المال من خلال شراء محافظ عقارية في عام 2018م وأوضح بأن في ذلك ضرراً على المساهمين القدامى، ثم استرسل بعدها معاتباً المجموعة بأنه لم يكن هنالك توضيح للأرباح المتوقعة عند التخارج، كما بين بأنه لم يستفد المساهمين القدامى عندما تم استرجاع المبالغ في عام 2016م. كما تمت الملاحظة بأنه في الصفقة العقارية وعلى مدى 5 سنوات ارتأى أن هنالك استفادة للمساهمين الجدد على غرار المساهمين القدامى اللذين لم يستفيدوا شيئاً. حيث أوضح الضرر حينما قال بأن قيام المجموعة بزيادة رأس المال قد أدى إلى تقليل القيمة الدفترية من 0.366 إلى 0.299.

فرد عليه السيد الرئيس أولاً باعتذاره على سوء فهمه وأنه لا يقصد جميع المساهمين، وأوضح بأن البعض منهم يقرأ والبعض لا. ومن ثم استرسل حديثه بالنسبة للقيمة الدفترية حيث قال بأنها في نزول وتذبذب لأنه يتم

خصم إعادة شراء الأسهم منها، كما يتم خصم التوزيعات النقدية منها أيضا. فإذا أردنا أن نوسع ونزيد من التوزيعات النقدية فيجب علينا أن نخرجها وبالتالي ستقل القيمة الدفترية للسهم. فقاطعه السيد عبدالمحسن الدرويش (ممثلاً عن مصرف الراجحي) مخالفاً لرأيه، حيث أنه يرى أنه في ارتفاع القيمة الدفترية ربحاً له.

فرد عليه السيد الرئيس بأنه إذا قام باتباع البيانات المالية من عام 2016م إلى عام 2018م فسوف يرى أن هنالك أرباح، وهذه الأرباح تضاف إلى القيمة الدفترية للسهم، وبعد ذلك يتم خصم التوزيعات وعمليات شراء الأسهم منها ومن ثم سيتكون لدينا ناتج. ومادام هنالك أرباح في عام 2016 و 2017 و 2018، إذاً فهناك قيمة مضافة للمساهم.

ثم قام السيد عبدالمحسن الدرويش (ممثلاً عن مصرف الراجحي) بتعبيره عن مخالفته لرأي السيد الرئيس، وقال بأنه يرى بأن المحفظة العقارية تمثل ضرراً على المساهمين القدامى. وكما قال بأنه يعتقد بأن الأرباح التي تم الإعلان عنها في شهر فبراير مبالغ فيها وليس حقيقية. وأضاف قائلاً بأنه يعتقد بأن المساهمين القدامى هم أولى بالحصول على المبالغ التي تم استردادها في عام 2016م.

فرد عليه السيد الرئيس/جاسم الصديقي بأن المجموعة في جميع عملياتها وبياناتها المالية مراقبة من قبل جهات تنظيمية مثل مصرف البحرين المركزي و هيئة أسواق المال في البحرين والإمارات والكويت، وإن كان هناك لغط أو خطأ فيتم تصحيحه على الفور. ورداً على قوله بأولوية المساهمين القدامى بالحصول على المبالغ المستردة، فقد بين السيد الرئيس بأن المبالغ المستردة قد ردت إلى المجموعة وإلى مساهمي ذلك الوقت، وهذا هو القانون المعمول به. كما أوضح بأنه من واجب مجلس الإدارة أن تجازي المساهمين ولكن المجموعة مضبوطة ومقيدة بجهات رقابية لكونها مؤسسة مصرفية، وهي مقيدة بأن تكون لها ملاءة مالية معينة.

ثم تساءلَ السيد الرئيس عما إذا كان لدى السيد عبدالمحسن الدرويش (ممثلاً عن مصرف الراجحي) مقترح للمساهمين القدامى وأنه يجب عليه إرسال المقترح إلى الجهات الرقابية مع تزويد مجلس الإدارة بنسخة من المقترح من أجل عمل اللازم.

وبعد انتهاء النقاش عن المساهمين القدامى والمحفظة العقارية، تساءل السيد فادي المجالي عن مشروع الإنترتينر، فأوضح السيد الرئيس/جاسم الصديقي بأنه تم شراء الإنترتينر بما يقارب 150,000,000 دولار

أمريكي، ومن ثم تم بيعه حالاً لمساهمين آخرين وحققت المجموعة أرباح تقدر بحوالي 15,000,000 دولار أمريكي. وأضاف بأن المجموعة تملك اليوم بما يقارب الـ 10٪ من قيمة أسهم الإنترتينر، وإضافةً على الأرباح التي حققتها من بيع الإنترتينر، فإنه من المتوقع أن تسجل مجموعة جي إف إتش المالية أرباح أخرى في الربع الأول من عام 2019م وتقدر بحوالي 10,000,000 دولار أمريكي، ناتجة عن الدخل المؤجل من التخارج.

بعد ذلك أضاف السيد أحمد عبدالله ملاحظة بخصوص عدم دقة وتفصيل التصريحات والبيانات التي تنشرها المجموعة. ووافقه السيد الرئيس، ومن ثم أوصى الإدارة بأن تكون التصريحات القادمة أكثر شفافية وتفصيلاً. وبعد ذلك قام السيد زياد البنا بالتساؤل عن مشروع تونس وعما اذا كان هنالك تطورات في المشروع وخطط المجموعة لتكملته، فأجابه السيد هشام بأن الجمعية العامة اليوم مختصة بالحديث عن أسهم مجموعة جي إف إتش المالية وليس أسهم مشروع تونس، وسيتم مناقشة المشروع على انفراد معه في وقت لاحق.

وأخيراً وليس آخراً، أضاف السيد علي طريف ملاحظاته، وأشاد بضرورة التركيز على تقليل المطلوبات وزيادة حقوق الملكية لانخفاضها عن العام السابق، كما أوصى بالمزيد من التركيز والاهتمام بمجموع المصروفات والعائد على السهم، وأخيراً أشار إلى أهمية التحكم بمخصصات انخفاض قيمة الموجودات والقطاعات التشغيلية.

وأخذت الإدارة الملاحظات بعين الاعتبار، وبعد الانتهاء من مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م تم التصديق عليها من قبل جميع السادة الحضور.

البند السادس: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام 2018 على النحو التالي:

أ) ترحيل مبلغ 11,408,000 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني

وافقت الجمعية العامة العادية على ترحيل مبلغ 11,408,000 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.

ب) **اعتماد مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ 941,000 دولار أمريكي لصندوق الزكاة**

وافقت الجمعية العامة العادية على اعتماد مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ 941,000 دولار أمريكي لصندوق الزكاة.

ج) **توزيع أرباح نقدية خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 3.34٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0,0087 دولار أمريكي للسهم الواحد بمبلغ إجمالي قدره حوالي 30,000,000 دولار أمريكي (ماعدا أسهم الخزينة)، شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة**

وافقت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور على توزيع أرباح نقدية خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 3.34٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0,0087 دولار أمريكي للسهم الواحد بمبلغ إجمالي قدره حوالي 30,000,000 دولار أمريكي (ماعدا أسهم الخزينة)، شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة.

د) **اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين بقيمة 55 مليون دولار أمريكي حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بمعدل 5.97٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع سهم 1 عن كل 16,74 سهم يمتلكه المساهم (ماعدا 207,547,170 أسهم خزينة ملغاة)، شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة**

وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين بقيمة 55

مليون دولار أمريكي حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بمعدل 5.97٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع سهم 1 عن كل 16,74 سهم يمتلكه المساهم (ماعدا 207,547,170 أسهم خزينة ملغاة)، شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة.

ه) **ترحيل مبلغ 36,195,000 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم**

وافقت الجمعية العامة العادية على ترحيل مبلغ 36,195,000 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم.

البند السابع: الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مبلغ 3,500,000 دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة

قال السيد فادي المجالي بأن مبلغ المكافأة عالي جداً مقارنةً بمكافآت وأرباح المؤسسات الأخرى الموجودة في مملكة البحرين، وأشار بأهمية الالتفات إلى مصلحة المساهمين أولاً، فأوضح السيد الرئيس بأن ذلك خاضع لتصويت السادة المساهمين، في حين قال السيد زياد البنا إن كان هنالك إمكانية لزيادة التوزيعات النقدية على حساب الأسهم، فتم تسجيل مقترحات المساهمين بزيادة التوزيعات النقدية وبتخفيض مكافأة مجلس الإدارة في السنوات القادمة. ولما لم يعترض المساهمين وافقت الجمعية العامة العادية على اعتماد مبلغ 3,500,000 دولار أمريكي (ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار أمريكي) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

البند الثامن: مناقشة تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م والتزام المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه

قام السيد الرئيس/جاسم الصديقي بقراءة البند الثامن والمتعلق بتقرير الحوكمة وطلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على التقرير.

فقام السيد علي طريف بالإشادة بجهود الرئيس التنفيذي السيد هشام الريس، ولكنه قدم مقترح بإضافة شخص في الهيكل التنظيمي ويكون موقعه تحت الرئيس التنفيذي ليضمن سهولة الوصول إليه عند الحاجة، فرد عليه السيد الرئيس بأنه سيتم أخذ ملاحظته بالاعتبار. وأضاف السيد علي طريف بعدم علمه ببنود اجتماعات مجلس الإدارة وعما إذا كان هنالك تدريب لأعضاء مجلس الإدارة، فأجابه السيد الرئيس بأن المجموعة تنشر جدول الاجتماع قبل انعقاد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل وبعد الاجتماعات مباشرة أيضاً، كما أنه يتم القيام بجلسات تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة وذلك تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي.

ولما لم يبد أي من السادة المساهمين أية استفسارات أو ملاحظات بشأن تقرير الحوكمة، فقد تمت الموافقة والمصادقة على التقرير للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

البند التاسع: تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وإيضاحات البيانات المالية رقم 27 تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني

لم يبد أي من السادة الحضور أية استفسارات أو ملاحظات بشأن تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وإيضاحات البيانات المالية رقم 27 تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني، تمت الموافقة والمصادقة على كافة تلك المعاملات.

البند العاشر: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

البند الحادي عشر: الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي)

تساءلَ السيد علي طريف عما إذا كان هناك نية أو مقترح لتغيير الشركة ككل وليس الشريك المراجع فقط، فأجابه السيد الرئيس بأنه سيتم عرض هذه الملاحظة على لجنة التدقيق بالمجموعة، وستقوم اللجنة فيما بعد باختيار ما تراه مناسباً.

وبعد المناقشة وافقت الجمعية العامة العادية على اقتراح مجلس الإدارة الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

البند الثاني عشر: المصادقة على تعيين السيد عمرو سعد المنهالي كعضو مجلس إدارة مستقل خلفا للسيد كمال باحمدان للفترة التكميلية من 2017 إلى 2019

وافقت الجمعية العامة العادية على تعيين السيد عمرو سعد المنهالي كعضو مجلس إدارة مستقل خلفا للسيد كمال باحمدان للفترة التكميلية من 2017 إلى 2019.

البند الثالث عشر: الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة فيما يتعلق بزيادة رأس مال الشركة الصادر وذلك بإصدار أسهم منحة

وافقت الجمعية العامة العادية على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة فيما يتعلق بزيادة رأس مال الشركة الصادر وذلك بإصدار أسهم منحة.

البند الرابع عشر: الموافقة على تفويض الرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، والتوقيع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين

وافقت الجمعية العامة العادية الموافقة على تفويض الرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، والتوقيع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين.

البند الخامس عشر: ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

وحيث أنه لم تكن هناك ثمة أعمال أخرى استجدت، فقد عبر السيد الرئيس عن بالغ شكره وتقديره للجميع لحضورهم هذا الاجتماع ولرحابة صدورهم وصبرهم وتعاونهم مع مجموعة جي إف إتش المالية. كما وقدم السيد الرئيس بالغ الشكر لجميع ممثلي الجهات الرسمية لتشريفهم هذا الاجتماع. معلناً انتهاء أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الثانية عشر مساءًا.

المرفقات:

1 تقرير مجلس الإدارة.
2 تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
3 تقرير السادة مدققي الحسابات.

السيد جاسم الصديقي
رئيس مجلس إدارة مجموعة
جي إف إتش المالية

الدكتور محمد عبدالسلام
رئيس قسم الرقابة الشرعية
مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة

MOICT
Received
وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
تم الإستلام
23 MAY 2019
قسم حوكمة الشركات
Corporate Governance Section